

*- أنواع البنوك:

يتكون الجهاز البنكي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، وعليه سوف نقدم مجموعة من أنواع البنوك كالآتي:

1 البنوك المركزية:

إن البنك المركزي يعتبر اليوم أهم مؤسسة في الاقتصاديات الوطنية وذلك لكونه المهيمن على شؤون النقد والائتمان، وتؤدي البنوك المركزية بشكل عام وظائف متشابهة تهدف من ورائها لتحقيق الصالح العام رغم تباين الإطار والمحيط الذي تعمل فيه من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، وهو ما يجعل نجاحها مرهونا بتوافر ظروف وشروط معينة ليست دوما متحققة خاصة في الدول النامية.

كانت بداية البنوك المركزية مع قيام بنك السويد في العام، 1688 تلاه مصرف إنجلترا في العام 1694 والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين البداية الحقيقية لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف المصارف المركزية والتي لازالت سارية المفعول حتى اليوم، ولم تكن تسمية البنك المركزي تطلق في الأصل على هذا النوع من البنوك بل كان يحمل اسم الدولة القائم فيها وأحيانا اسم البنك الوطني أو الأهلي أو البنك الاحتياطي كما في الهند أو نظام الاحتياطي الفيدرالي كما في الولايات المتحدة الأمريكية ويأتي هذا الاختلاف تبعا لتباين الأهمية الممنوحة لهذه الوظيفة أو تلك حسب البلد وظروف النشأة، ومع ذلك يتفق الجميع على أن المصرف المركزي يقف على رأس الجهاز المصرفي في البلد، ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف على تنفيذها، وخلافا للبنوك التجارية فإن هدفه ليس الربح وإنما المساهمة في النشاط الاقتصادي بما يتفق والأهداف الاقتصادية للدولة تحقيقا للصالح العام.

2- البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام بعض التجار والمرايين والصاغة في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوى وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع، وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية، كما تعتبر البنوك التجارية

على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويزدهر دون الاستعانة بها لذلك تزايد الاهتمام بدراساتها.

و بذلك تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة، وذلك بمساهمتها في تنشيط وتنمية حركة الاقتصاد الوطني.

*- تعريف البنوك التجارية

هنالك عدة تعريفات نذكر منها:

_ هي كل مؤسسة مهنتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصوم و عمليات القرض أو أي عمليات مالية أخرى.

_ هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الخارجية والداخلية؛

_ هي تلك الأنشطة التجارية التي تقوم بها، وذلك بتلقي الودائع وتوفير وسائل الدفع (الشيكات، و بطاقات الائتمان..) إذن البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان.

*- أسس البنوك التجارية:

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أسس هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات، الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، وتتمثل هذه الأسس في الربحية، السيولة و الأمان، و فيما يلي نستعرض باختصار كل ميزة من هذه الميزات الثلاث:

1. الربحية:

يسعى البنك كأى من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات

الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية و التشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به و القروض التي قد يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2. السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، و تعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس، و يزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فمثلا اضطر بنك انترا اللباني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين و أقفل أبوابه في 14 تشرين الثاني لعام 1966 ، و ذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

3. الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % عادة، و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، و النتيجة هي إفلاس البنك.